

## الدورة السادسة والستون بعد المائة للمجلس

حالة تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس في دورته الخامسة والستين بعد المائة  
(30 نوفمبر/تشرين الثاني - 4 ديسمبر/كانون الأول 2020)

ردود الأمانة على الإسهامات الخطية من المجلس

تشير الأمانة، ردًا على البرازيل، إلى أنّ عنوان الوثيقة (وهي عبارة عن إصدار موجز) ما زال في مرحلة الإعداد المبكر، وقد تمت صياغته على النحو التالي: "الزراعة الحرجية باعتبارها حلًا ممكنًا لتحقيق نظم غذائية مستدامة". صحيح أنّ العنوان المقترح في البداية لهذا الإصدار الموجز الذي أعدته شعبة الغابات كان يتضمن مصطلح "الحل القائم على الطبيعة". ولكن، عقب التعليق الذي ورد من الأرجنتين قبل انعقاد الدورة الثلاثين بعد المائة للجنة البرنامج، تم بالفعل تنقيح هذا العنوان ليصبح "الزراعة الحرجية باعتبارها حلًا ممكنًا لتحقيق نظم غذائية مستدامة" في الوثيقة ذات الصلة (الوثيقة PC 130/7 Rev.1)<sup>1</sup>.

وأجرت منظمة الأغذية والزراعة استعراضًا أوليًا للأدوات التي تساعد في اتخاذ القرارات على مستوى المناظر الطبيعية للحد من إزالة الغابات في عام 2020. وتقوم المنظمة في عام 2021 بالتعاون مع بلدين اثنين على الأقل من البلدان الرائدة في برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، لوضع أداة لاستكشاف المناظر الطبيعية من أجل تمكين الممارسين المعنيين بأنشطة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها من إيجاد الأداة الفنية المناسبة لتعزيز أوجه التآزر وإدارة المقايضات بين الزراعة والحراجة. ومن المقرر إطلاق النسخة التجريبية لهذه الأداة الاستكشافية في نهاية عام 2021.

وتأخذ الأمانة علمًا بما ورد من تعليقات واقتراحات ويسرّها أن تنوّه بإقرار الأعضاء بأنّ التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية قد تحسّن على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية في السياق الأوسع نطاقًا لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

وفي ما يتعلق بالأعمال التحضيرية لقمة النظم الغذائية لعام 2021، توّد الأمانة طمأننة الأعضاء إلى أنّ الوكالات التي توجد مقرها في روما تعمل معًا ومع سائر وكالات الأمم المتحدة في جميع مسارات العمل الخمسة، وتقوم بتنسيق العمل بشأن القضايا الرئيسية المشتركة من أجل بلورة حلول من شأنها تغيير قواعد اللعبة. وتواصل الوكالات التي توجد مقرها في روما العمل أيضًا في الميدان لدعم الحوارات الوطنية في إطار قمة النظم الغذائية، ما يساهم في تهيئة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ ما ستتمخض عنه القمة من نتائج.

وتسلّم الأمانة بأن نتائج التقييم المشترك للتعاون بين المنظمات التي توجد مقرها في روما قد تكون مفيدة للبحث في سبل تنفيذ نتائج القمة. وسوف يجري التقييم المشترك المستقل بالدرجة الأولى تقييمًا لمدى مساهمة الوكالات التي توجد مقرها في روما في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما على المستوى القطري، وسوف ينجز هذا التقييم بحلول نهاية هذا العام.

1 انظر الصفحة 19 <http://www.fao.org/3/ne857ar/ne857ar.pdf>

وتودّ الأمانة أن تشير إلى العمل الجاري حاليًا لبلورة عملية لتحليل الكلفة والمنافع المتصلة بتنفيذ استراتيجية المنظمة لإشراك القطاع الخاص، وتحديد الاختصاصات ذات الصلة بدعم من مركز الاستثمار. وهي مهمّة معقّدة؛ إذ في حين أنه بالإمكان تحديد تكاليف تنفيذ الاستراتيجية بشكل مباشر، يصعب التعبير من الناحية المالية عن العديد من النتائج المنشودة من الاستراتيجية، مثل الابتكار، أو تشارك البيانات والمعارف، أو مواءمة أهداف التنمية المستدامة، وأنشطة الدعوة المتصلة بتلك الأهداف مع مؤسسات القطاع الخاص. وقد يستوجب ذلك التعبير عن بعض المنافع من الناحية النوعية.

وسوف تُعرض نتائج عملية تحليل الكلفة والمنافع على المجلس في دورته المزمع عقدها في ربيع عام 2022، كجزء من التقرير المرحلي السنوي. ومن شأن ذلك أن يسمح لعملية تحليل الكلفة والمنافع بتغطية سنة كاملة من التنفيذ بعد إقرار الاستراتيجية. وستقدّم الأمانة معلومات عن التقدم المحرز في إطار هذه العملية خلال دورة لجنة البرنامج المزمع عقدها في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.

وفي ما يتعلق بالاستفسار عن الموارد البشرية المتصلة بتنفيذ الاستراتيجية، تودّ الأمانة إبلاغ الأعضاء بأنّ الفريق يعتمد بشكل رئيسي على دعم ثلاثة من بين موظفي الفئة الفنية الممولين من البرنامج العادي الذين تم نقلهم من شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة إلى شعبة تطوير الأعمال وتعبئة الموارد، مع إعادة تحديد مسؤولياتهم. وتمت الاستعانة بمساعدة مؤقتة من سائر العاملين في وحدة تطوير الأعمال والقطاع الخاص لدعم هذه الجهود. وجرى التعاون على نحو مخصص مع الزملاء من شعبة الاتصالات، وشعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات، ومكتب الشؤون القانونية، وشعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة، وشعبة دعم المشاريع، في إطار العديد من الأنشطة. وسوف يجري دعم موارد وحدة تطوير الأعمال والقطاع الخاص التابعة لشعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص، من خلال موظف من الفئة الفنية ف-4 منتدب من الحكومة السويدية في أغسطس/ آب من هذا العام. وسيقدّم دعم إضافي من جانب مجموعة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالقطاع الخاص التي ستسدي المشورة بشأن عدد من الأمور من بينها تنمية القدرات والتدريب، فضلاً عن الوثائق والأدوات التوجيهية الرئيسية المتعلقة بإشراك القطاع الخاص. ومن المقرر عقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل في نهاية شهر مايو/ أيار.

وفي ما يتعلق بطلب الحصول على بيانات حول برنامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19، يمكن إنجازها على النحو التالي: برنامج منظمة الأغذية والزراعة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها - الغاية التي وضعتها المنظمة: 1.32 مليار دولار أمريكي؛ قيمة إجمالي المساهمات المعلن عنها رسميًا والمؤكدة في 19 أبريل/ نيسان 2021: 247 مليون دولار أمريكي؛ المساهمات الطوعية: 218 مليون دولار أمريكي؛ المساهمات المؤكدة: 106 ملايين دولار أمريكي؛ المساهمات المعلن عنها رسميًا: 112 مليون دولار أمريكي؛ مساهمات برنامج التعاون التقني: 28 مليون دولار أمريكي؛ الموارد الأساسية لدى المنظمة من أجل إعداد البيانات والإحصاءات المتعلقة بجائحة كوفيد-19: 1.85 مليون دولار أمريكي.

وفي ما يتعلق بالاستفسار عن دراسة الجدوى بشأن إدماج الخدمات الإدارية بين الوكالات التي توجد مقارها في روما، تعمل الوكالات الثلاث على إعادة صياغة الدراسة وستناقش مع الأعضاء في جلسة غير رسمية قبل نهاية شهر يونيو/ حزيران.

وفي ما يتعلق ببرنامج التعاون التقني، تؤكد الأمانة للأعضاء أنّه، استنادًا إلى جهود التبسيط الكبرى التي تمّ بذلها في عام 2019، يجري حاليًا التقدم في العمل لتبسيط الإجراءات بقدر أكبر خلال عام 2021. وإنّ تحسين الأداء في مجال الموافقة على المشاريع

آلال فترة السننن 2020-2021 رآم آائآة كوفنء-19، يُظهر بالفعل نتائج هذه الآهوء. وسنآرن النبلآ عن النآءم الآرز فن الءورنن المآبلنن للآآآماع المشرك بن لآنة البرنامج ولآنة المالية، والآلس.